منتجات التجزئة في السوق الأردنية
... هل هي صحوة متأخرة؟

منذ تراخي الطلب على الائتمان في السوق المحلي خلال السنوات السبع الماضية، اتجهت البنوك الأردنية إلى سوق منتجات التجزئة بقوة غير مسبوقة مدفوعة بالحاجة إلى توزيع أفضل للمخاطر و استغلال الفوائض النقدية التي بدأت تتراكم لديها و التي أصبحت تشكل عبئا على ربحية البنوك و عاملا ضاغطا على أسعار الفوائد باتجاهات متباينة.

منتجات التجزئة بأساسياتها قديمة و معروفة في السوق المصرفي الأردني، لكن ما أقدمت عليه البنوك في هذا المجال هو تطوير و تنويع لهذه المنتجات، و بنفس الوقت التوسع الشديد في تسويقها و تبسيط شروط و إجراءات المنح إلى جانب زيادة الحدود الائتمانية التي يمكن منحها للمستفيدين من تلك القروض و بشكل يمكن وصفه على أنه خروج عن المألوف. و أعتقد بأن المبالغ الممنوحة للأفراد و الآجال التي تنمح بها و أسعار الفوائد التي تمنح عندها تمثل جرأة غير عادية في مثل هذا الاتجاه.

أهم صفات السوق الناجح لمنتجات التجزئة أن يكون متسعا بشكل ملموس و أن تكون كلفة الإنتاج منخفضة و ذلك من خلال أساليب تسويق جماعية و من خلال أسلوب موافقة و مراقبة و متابعة و تحصيل آلي منخفض الكلفة. إن لم تتحقق هذه المزايا، فإن كلفة الإنتاج ستصبح مرتفعة بما ينعكس سلبا على الهوامش الربحية و بالتالي ستكون الأرباح المحققة منخفضة نسبيا.

من أهم المخاطر التي قد تواجه مثل هذا النوع من القروض هي مخاطر التوسع في الإقراض و التوسع في الاستدانة فوق مقدرة المقترضين الأمر الذي قد يخلق صعوبات مستقبلية في التسديد و التحصيل، كما أنها قد تؤدي إلى مشاكل في أسعار الفوائد إذا لم تكن هذه الفوائد متماشية في تسعيرها و هيكل تسعير ودائع البنك لأن التسعير الثابت على جانب واحد مقابل تسعير متغير على جانب آخر من الميزانية لا يخلو من المشكلات. أضف إلى ذلك أن البنوك لا تملك قاعدة البيانات الكافية للحكم على نجاعة السياسات الائتمانية التي اتبعت في سوق منتجات التجزئة من خلال معدلات التعثر في مثل هذه القروض و ذلك بسبب قصر التجربة و عدم توفر المعلومات الكافية الخاصة بالمقترضين. مثل هذه الأمور تستدعي سياسات تسليف متقدمة و حصيفة إلى جانب اهتمام خاص بإدارة المخاطر المترتبة على مثل هذا النوع من الإقراض.

ما أدعو إليه هو المزيد من العقلانية في التوسع في مثل هذا النوع من القروض و أن تكون عملية المنح و الموافقة ضمن محددات المخاطر الموضوعة لسياسة البنك الائتمانية و

عدم الانسياق وراء مقولة أن قروض التجزئة هي قروض صغيرة و بالتالي فإن مخاطرها محدودة لأن المخاطر تتمثل في الحجم الكلي للمحفظة و ليس في حجم القروض الفردية.